إحالة الملف إلى القضاء

احتدام الجدل بين الوقفين الشيعي والسني حول عائدية المراقد الدينية في كركوك

أحد المراقد الدينية

احتدم الجدل مؤخرا بين الوقفين الشيعي والسني في كركوك حول عائدية المراقد الدينية، وفيما تتصاعد حدة التصريحات بين الوقفين، يتدخل القضاء لحسم الخلاف حول قانونية سيطرة الوقف الشيعي على أملاك تقدر بـ٥٠٠٠ دونم، تعود لنظيره السني. وكشف نائب مدير الوقف السني رئيس اتحاد علماء الدين في كركوك الشيخ آزاد خورشيد، لـ"المدى برس"، أنهم بصدد إحالة الأمر إلى القضاء.

□ كركوك / روجان أحمد

وقال: "لقد أعددنا أوراقا لتقديمها للقضاء ومحافظ كركوك وجميع الجهات ذات العلاقة لكسب القضية"، مضيفا "وفي حال التدخل بشؤون القضاء عندئذ لكل حادث حديث".

وجدد خورشيد اتهامه للوقف الشيعي "بتغيير ملكية المراقد قصرا، وهناك شهود على اقتحام أكثر من عشرين سيارة مصفحة تقل ضباطا كبارا، اقتحموا بقوة السلاح دائرة التسجيل العقاري في كركوك وأغلقوا الأبواب ومنعوا خروج ودخول أي كان، وأجبروا الموظفين في غرفة الأضابير على نقل ملكية المراقد".

وعد خورشيد "مزاعم الوقف الشيعي بشأن أحقيته بامتلاك هذه المراقد، أو أن هذا الأمر تم بالاتفاق مع ديوان الوقف السني وبعلم وإشراف لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب، أنها عارية عن الصحة".

وبيّن نائب مدير الوقف السني أن "ما تم بهذا الخصوص هو تصرف تفرد به الوقف الشيعي، بدعم من وزير العدل"، مشيرا إلى أن "اختيار الوقف الشيعي لهذا التوقيت بالذات له خلفية سياسية وطائفية، ودعم مكون على حساب مكون آخر"، على حد قوله.

وبشأن استناد الوقف الشيعي إلى وثائق تاريخية تثبت أحقيته بامتلاك المراقد الدينية تلك، نفى خورشيد ذلك بالقول: "ليست لدى الوقف الشيعي أية أدلة تاريخية، وهذه الأماكن وهمية، ومنها مرقد الإمام القاسم، والمعروف أن مرقد الإمام القاسم بن موسى الكاظم (عليه السلام) يقع في مدينة الحلة، أما مرقده في كركوك فهو وهمي، وهذا ما قاله الكثير من علماء الشيعة، لا يجوز أن يكون لشخص واحد مرقدين".

وتابع بالقول: "الوقف الشيعي يتحدث عن مقام آخر هو مقام زين العابدين ولم يثبت تاريخيا أن الإمام زين العابدين قد زار هذه المناطق في يوم من الأيام، وهناك مقام النبي الخضر (ع) وهذا أيضا وهمي"، منبها "أن الخضر كان مع النبي موسى (ع) في زمن بني إسرائيل فما هو وجه حق امتلاك الوقف الشيعي لهذا المقام، بالتالي فإن هناك مراقد لا تمت للشيعة بصلة".

وكان الوقف الشيعي في محافظة كركوك، قد أكد الأحد الماضي، أن نقل ملكية المزارات والمراقد الدينية التابعة له تم بالتنسيق مع دائرة التسجيل العقاري في المحافظة، نافياً الاتهامات التي وجهها ديوان الوقف السني وعلماء الدين بكركوك بشأن اقتحام قوة مسلحة للتسجيل العقاري لنقل الملكية بالقوة، مشيرا إلى أن ما تم إعادته هو المرحلة الأولى وهناك مراقد ومقامات ستعود للوقف الشيعي لاحقا.

إلى ذلك، قال عضو لجنة الأوقاف والشؤون الدينية في مجلس النواب وليد عبود المحمدي، في بيان صحفي تلقت "المدى برس" نسخة منه: إن نقل ملكية الأوقاف السنية في محافظة كركوك إلى الوقف الشيعي "غير معتد بها، إذ أنها لم تستوف الشروط القانونية".

ودعا المحمدي وزير العدل إلى إبطال ما قام به نائب رئيس ديوان الوقف الشيعي من تحويل الأملاك، فهناك قرار من مجلس الوزراء يقضي بوقف العمل بقانون نقل ملكية الأوقاف السنية إلى الشيعية صدر في العام ٢٠٠٥.

من جهتها، أبدت لجنة الأوقاف النيابية، أمس الأول، أسفها للتصعيد الإعلامي بين ديواني الوقفين الشيعي والسني بشأن قضية الاستملاك، مبينة أنها ستدعو إلى اجتماع لديواني الوقفين والاطلاع على حقيقة ما جرى.

وحلت الأوقاف الشيعية والسنية والمسيحية محل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بعد العام ٢٠٠٣، وترتبط دواوين الأوقاف الثلاثة وفقا للدستور بمجلس الوزراء على اعتبارها هيئات مستقلة تنفيذية.

وتتولى اللجنة العليا للفك والعزل مسؤولية توزيع ممتلكات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية المنحلة على دواوين الأوقاف في العراق.

السطور الأخيرة

■ سلام خياط

لديكم نفط؟ اشربوه!

لم تقم الحضارات العملاقة قرب منابع النفط او منافذ الغاز "مقولة قديمة" بل قامت على ضفاف الأنهار، التي أترعت العقول الخلاقة السارحة حول الشطآن والترع والمتوطنة قرب منابع ومساقط المياه "مقولة أقدم".

هذه مقدمة معادة، أوردها مرارا وتكرارا.. غصبا جبرا. لتأكيد النداءات المخلصة التي تصاعدت لتبني مبادرة جادة، إقليمية ودولية لإنقاذ دجلة من الغرق، لكنها – يا للحسرة – أخذتها رياح الصراع الدائر، وتسربت تسرب الماء من غربال.

من يتسنى له السير بمحاذاة دجلة ببغداد أو أية مدينة يمر بها النهر الغريق، ويكون به رمق من حمية ومن شهامة وغيرة ستعتريه غمة من يرى عزيزا له يحتضر بسبب العطش، وغدر ذوي القربى.

الجزرات الطينية احتلت مساحات واسعة من بطن النهر، والشواطئ الغرينية الخصبة، التي كانت تستأجر كجوادر يؤمها الناس عندما ينحسر الشتاء غدت مكبا للنفايات، الذين يمرون بها من البسطاء الذين لا حول لهم ولا قوة، لا يأبهون لمرآها بعد اعتياد رؤيتها. والذين لهم الحول والقوة، وبأيديهم الحل والربط، يمرقون بسياراتهم المظللة مروق سهم منطلق، لا يبالون.

من تراه يسمع أنين دجلة عندما يرخي المساء سدوله؟ من يهب لنجدتها نافضا عن عاهله غبار الطائفية وأدران التكتل والتعصب ووشل المغانم؟ من يصغي لنداء دجلة عند انبثاق الفجر: أيها القيمون على شؤون العراق، أنا أمانة في أعناقكم، أستحلفكم بحليب أمهاتكم، بأعراض بناتكم، أستحلفكم بالكراسي الهزازة والمناصب المهزوزة، بالرواتب الضخمة والامتيازات الفخمة، بالجوازات الدبلوماسية، والأجنبية، أستحلفكم بالحسين المظلوم والحسن المسموم، أستحلفكم بورع أمير المؤمنين علي الذي باسمه تلهجون، أستحلفكم بالكعبة وقبر النبي، أستحلفكم وأعوذ بكم من الشيطان، ومن اللاة والعزى، يا أنتم، معارضة وموالاة، على سدة الحكم وخارجها، انبذوا صراعاتكم – أو أجلوها – وافعلوا شيئا لإنقاذ دجلة قبل أن يفوت الأوان.

إن قطع المياه عن دجلة وروافدها – او تقنينها – من قبل دول المنبع يعتبر من جرائم الإبادة الجماعية في القوانين الدولية السارية.. قبل أشهر، مر الاحتفاء بيوم المياه العالمي، ونشرت تقارير رسمية معتمدة أن جفاف دجلة سيحل عام ٢٠٤٠.

بعدها تسرب الخبر لينام في الأدراج، عجز العراق عن تفعيل القرارات الدولية بشأن حق العراق بالماء، فقضية الماء لا تقبل المساومة ولا تحتمل التأجيل، سيادة البلد وحضوره الفاعل في المحافل الدولية هو الرادع الأمثل في انتزاع الحق وليس طلبه استجداء أو منة.

لو استمر التجاهل من دولتي المنبع والمصب، فلتؤلف لجنة من الخبراء والاختصاصيين – وهم كثرة – والسعي لدعوة المنظمات الإنسانية الدولية لزيارة العراق زيارة عاجلة، للاطلاع الميداني ورفع تقرير ضاف لمن يهمهم الأمر عبر المنظمات والهيئات القضائية، ولو أن العاجز وحده يريد شهودا!

غياب دور الدولة يساعد في تفاقم الظاهرة

طلبة يشكون ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية

□ بغداد / المدى

مع اقتراب موعد الامتحانات النهائية للصفوف المنتهية وغير المنتهية، ارتفعت تسعيرة الدروس الخصوصية لتصل إلى ٣٠٠ ألف دينار للمادة الواحدة من المنهاج الدراسي، وفيما أعرب بعض الطلبة عن استيائهم من هذا الارتفاع، أكدوا في الوقت نفسه اضطرارهم للدروس الخصوصية بسبب عدم جدية بعض المدرسين في تدريس المواد. عقيل حسين طالب في الصف الثالث المتوسط يقول في حديثه لـ"المدى": إنه لم يأخذ أي درس خصوصي منذ بداية العام الدراسي لغاية الآن "لكنني رسبت في مادتي اللغة الانكليزية والرياضيات فقررت الاستعانة بمدرسين خصوصيين لهاتين المادتين". ويضيف "المدرس طلب مبلغ ٣٠٠ ألف دينار، وهو ما اضطرني إلى الاكتفاء بمدرس خصوصي لمادة اللغة الانكليزية فقط، لأن الميزانية المالية لوالدي لا تسمح بدفع ٦٠٠ ألف دينار". أما يوسف محمد، طالب الصف السادس الإعدادي فيبين لـ"المدى" أنه يتمنى أخذ دروس خصوصية لأكثر من ثلاث مواد "لكن لا استطيع أخذ حتى مادة واحدة بسبب ارتفاع الأسعار التي يطلبها المدرسون"، موضحا "أنا واثنان من شقيقاتي طلبة ووالدنا متقاعد، لذلك قررت المذاكرة مع أحد أصدقائي". ويبدو أن بعض المدرسين يعتبرون الدروس الخصوصية حقا مشروعا لهم، ويتهمون بعض الطلبة بعدم الجدية واللامبالاة أثناء الفصول الدراسية، وهو ما يضطرهم إلى اللجوء للدروس الخصوصية قبل الامتحانات النهائية بأيام معدودات، وهذا ما يؤكده مدرس مادة اللغة الانكليزية الذي رفض الكشف عن اسمه لـ"المدى". إذ يشير إلى أن "بعض الطلبة مع الأسف غير جادين أثناء فصول الدراسة، ومع اقتراب موعد الامتحانات يسارعون إلى المدرسين لأخذ دروس خصوصية"، مضيفا "أما بالنسبة لمبلغ الدرس الخصوصي فأعتقد أنه حق مشروع لأني أبذل جهدا كبيرا لإيصال المادة للطلبة". ويتابع "إنني افرغ نفسي بشكل كامل للطلبة، وأحاضر في منزلي، لذلك أعتقد أن مبلغ ٣٠٠ ألف دينار أو أكثر ليس بكثير مقابل الجهد الفكري الكبير الذي نقدمه لطلبتنا الأعزاء". أم نور التي تعمل موظفة تقول في حديثها لـ"المدى": إن لديها ثلاثة أولاد في مختلف المراحل الدراسية دفعت لهم أكثر من مليون ونصف المليون دينار للدروس الخصوصية. وتؤكد أم نور "أن المبلغ كبير جدا لكنني اضطر لدفعه لكون الأولاد يشكون من بعض المدرسين داخل المدرسة"، متمنية على الدولة أن تضع قوانين وتحاسب كل المدرسين الذين يعطون دروسا خصوصية والضغط عليهم "حتى يعطوا الدروس حقها ويقدمون المادة بشكل جيد". وزارة التربية لديها قرار واضح يمنع التدريس الخصوصي في جميع المراحل، لكن يبدو أن هذا القرار لا يطبق على أرض الواقع بسبب غياب عنصر الردع ضد المخالفين مما يسهل عملية تعاون إدارات المدارس مع المدرسين من أجل الربح المادي. صلاح هادي، مدير مدرسة الفرات في جانب الرصافة، يوضح لـ"المدى" أن ظاهرة التدريس الخصوصي لها جانبان، "الأول هناك إدارات مدارس لا تضغط على مدرسيها لمنعهم من إعطاء الدروس الخصوصية، بل إن بعض المدراء يعطون دروسا خصوصية، وهذا يعتمد بشكل كبير على شخصية المدرس وأخلاقياته ومدى احترامه للمهنة". أما الجانب الآخر فيرى هادي أن يتمثل بغياب الدور الحكومي، "أي غياب الردع والعقوبات ضد المخالفين ما يساعد على تفاقم هذه الظاهرة"، على حد قوله.

طالبات في قاعة الامتحانات

شركة ملاحة أهلية: ندرب طواقمنا في أوروبا وبغداد تريد منافستنا بسفينة واحدة

رحلات البواخر العراقية تتناقص بسبب إجراءات الحكومة.. والكبيرة منها لا تدخل موانئ البصرة

□ بغداد / المدى

تفتخر إحدى أقدم الشركات الأهلية العاملة في النقل البحري بامتلاكها سفنا تفوق حمولاتها تلك التي تعتزم الحكومة الاتحادية شراءها من الشركات الصينية والكورية.

ويقول مدير شركة (بركة العاشور) للنقل البحري سامي العاشور: إن الأسطول التابع لعائلته، التي تعمل في البحر منذ أربعة عقود، يضم عشر سفن تتراوح حمولاتها بين ١٠ – ٣٠ ألف طن، تجوب الموانئ العالمية لنقل البضائع إلى العراق منذ العام ٢٠٠٣.

ويلفت في حديثه لـ"المدى" إلى أن أسطوله كان يقوم بنحو ٦٠ رحلة شهريا بين موانئ دبي والبصرة، لكنها انخفضت إلى النصف بسبب الإجراءات الحكومية التي تؤخر إفراغ الحمولات لأشهر، في حين لا يستغرق وصولها عبر موانئ دول الجوار سوى أيام معدودة نظرا للتسهيلات الكبيرة المتوفرة هناك.

ويشير إلى أن "القطاع الخاص لعب دورا حيويا منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن، فقد أخذ على عاتقه نقل معظم البضائع التي يستوردها العراق من مختلف بلدان العالم"، مضيفا "استطيع القول جازما أن قطاع النقل الأهلي أنقذ الحكومة، لأنه دخل في شراكة معها لتوريد مفردات الحصة التموينية والبضائع الأخرى التي يحتاجها المواطن".

ويبين العاشور "شركتنا في البحر منذ عام ١٩٦٨ ونمتلك السفينة محمد علي التي تحمل لوحة ١ بصرة"، مشيرا إلى أن الشركة "تمتلك ١٠ بواخر تتراوح حمولاتها بين ١٠ – ٣٠ ألف طن تعمل في كل الموانئ، يشغلها نحو ٩٠ بحارا تلقوا دورات تأهيل وتدريب في أفريقيا وآسيا وأوروبا". ويفيد بـ"صعوبة تسيير السفن العملاقة إلى الموانئ العراقية بسبب الإهمال الذي تعرضت له طيلة العقدين الماضيين، والاقتصار على السفن ذات الحمولات التي تتراوح بين ٨ – ١٠ آلاف طن فقط". ويؤكد رجل الأعمال البصري أن "شركته من بين أكبر خمس شركات تعمل في قطاع النقل البحري في البصرة"، ولا يخفي افتخاره بأن "القطاع الخاص يمتلك سفنا تفوق بحجمها وحمولاتها ما تريد الحكومة الاتحادية شراءه من الصين وكوريا".

موانئ

وفقد العراق معظم أسطوله البحري بعد حرب الخليج الثانية، إذ تعرض بعضها للغرق في المياه الإقليمية، فيما عجز عن استرداد باخراته التي كانت خارج المياه الإقليمية بعد فرض العقوبات الدولية في أعقاب عام ١٩٩١.

ويبدي العاشور مخاوفه من "محاولات حكومية لإعادة احتكار النقل البحري عبر تعديل قانون تم إلغاؤه في عهد بريمر"، متسائلا "كيف تحتكر هذا القطاع الحيوي وأنت لا تملك سوى باخرة واحدة وقد عفا عليها الزمن، بينما يملك القطاع الخاص مئات السفن التي تعرض بعضها للخسائر والقتل والخطف والابتزاز لتأمين احتياجات الحكومة منذ عام ٢٠٠٣".

وألغى قرار الحاكم المدني بول بريمر رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ قانون الوكالات البحرية رقم ٥٦ لعام ١٩٨٥ والذي تنص المادة ١ فيه على أن "تقوم المنشأة العامة للوكالات البحرية العراقية حصرا بأعمال الوكالات البحرية في الموانئ العراقية وفق أحكام الفرع الثاني من الفصل الرابع من قانون النقل رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣ وتسدى الخدمات الناشئة عن ذلك".

ويواصل العاشور حديثه أن "القطاع الخاص العراقي يتعرض لضغوط كبيرة ولا يتمتع بالاهتمام الذي تحظى به الشركات الأجنبية".

ويذكر "نتنافس للفوز في المزايدات الحكومية لكن يتم دعوة الشركات الأجنبية بشكل مباشر، كما أنهم يشددون علينا بتسديد التكاليف الكبيرة دون أي تأخير وإلا يتم منعنا من العمل، بينما تواصل الشركات الأجنبية عملها بالرغم من أن مديونيتها للحكومة تصل إلى مليارات الدنانير".

وينبه العاشور إلى أن "حرية المنافسة تسهم بتقليل أجور النقل وتدفع الشركات إلى التنافس لتقديم أفضل الخدمات".

وحول التسهيلات التي تمنح للقطاع الخاص، يقول مدير الشركة: "العراق يتجاهل القطاع الخاص في مجال النقل البحري بينما دول الجوار تبذل جميع التسهيلات ابتداء من منح الأرصفة وليس انتهاء بتوفير المكاتب والإعفاءات وغيرها".

وكمثال على الإحباط الذي تواجهه الشركات الأهلية، يوضح العاشور "كنا ندفع مبلغ ١٥٠٠ دولار للسفينة ذات الحمولة البالغة ٣٠ ألف طن، لكن المبلغ ارتفع إلى ٢٠ ألف دولار من دون توضيح الأسباب".

ويضيف "الخاسر هو القطاع الحكومي الذي ينقل البضائع على مسؤوليته ويدفع تأميناتها من جيبه الخاص"، لافتا إلى أن "الرحالات التي كنا نسيرها انخفضت من ٦٠ رحلة شهريا إلى ٣٠ رحلة". ويشير رجل الأعمال إلى عمليات الفحص التي أوكلت لشركات أجنبية كمثال على هذه الإجراءات، ويصفها بأنها "غير علمية ولا مهنية، إذ يتم فحص عينات محدودة من البضائع في خارج البلاد، بينما الدول تقوم بفحص البضائع على أراضيها".

وينوه بأن هذه الإجراءات "تتسبب دائما بتأخير نقل وإفراغ الحمولات لفترة تستغرق شهرين أحيانا، في حين لا تستغرق العملية سوى أيام معدودة إذا ما نقلتها عبر موانئ دول الجوار مرورا بإقليم كردستان".

ويكشف عن "إغلاق مكاتب شركات نقل المسافرين بحرا بسبب القيود التي تفرض عليها". ويختتم العاشور حديثه بالتحذير من "تدهور النقل البحري إذا ما استمر الحال على ما هو عليه"، متوقعا "شللا كاملا إذا ما تم تطبيق التعرفة الكمركية وإجازات الاستيراد لأنها ستضيف تكاليف يعجز القطاع الخاص عن تغطيتها".